أشادوا بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالاهتمام بالصناعات الحرفية ودعم الأسر المنتجة

خبراء اقتصاد يدعون إلى ضرورة إعداد استراتيجية وطنية لتنمية الصناعات الصغيرة والأعمال الحرفية

فخامة رئيس الجمهورية خلال حضوره المؤتمر الوطني الأول للجمعيات والأسر المنتجة الذي انعقد أمس الأول

أشاد خبراء اقتصاد بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة بالعمل على تشجيع الأعمال الحرفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وحماية الأسر المنتجة والصناعات المحلية الوطنية والعمل على دعمها والنهوض بها.

استطلاع/ محمد راجح

وأكدوا على أهمية الاهتمام بمثل هذه الأعمال والصناعات كمدخل رئيسي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر ووضع برامج توعوية بأهمية العمل الحرفي واليدوي لزيادة دخل الأسر وتحسين وضعها المعيشي، داعين إلى ضرورة تبني استراتيجية وطنية فاعلة لتنمية الصناعات الحرفية والأنشطة الاقتصادية والصناعية الصغيرة والمتوسطة لإكسابها جودة عالية تمكنها من المنافسة في السوق المحلية، وكذا تصديرها إلى الخارج.

وتقتضي الضرورة، طبقاً لخبراء اقتصاد، التركيز على الجوانب التدريبية والتأهيلية للكوادر العاملة في المهن الحرفية والصناعات الصغيرة وتشجيع الشباب على ممارسة مثل هذه الأعمال والمهن والترويج لمنتجاتهم لتجد مكاناً واسعاً لها في الأسواق المحلية والخارجية، وكذا دعمهم في المعارض الدولية والإقليمية.

وتتطلب هذه العملية أهمية تثبيت الأسواق التقليدية والاهتمام بمواقعها ونظافتها وجاذبيتها وحرفيتها وإيجاد خطة إعلامية تبرز أهمية هذه الأسواق وما تحمله من منتجات وطنية تعكس حرفية ومهنية العامل اليمني وتساهم في تحفيز وتشجيع مختلف الأعمال الحرفية والتقليدية والصناعات الصغيرة التي تعتبر القاعدة التي يمكن أن ترتكز عليها توجهات التنمية الاقتصادية.

جهود

● يؤكد الأخ عبدالملك السويدي، رئيس الاتحاد العام للجمعيات الحرفية والصناعات الصغيرة، على ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود المشتركة للجمعيات العاملة في المجالات الحرفية والمهنية والصناعات الصغيرة، موضحاً أهمية ذلك للنهوض بها وتفعيل دورها الإنتاجي والخدمي وتحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة وأهمية الصناعات الصغيرة والحرفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وطبقاً للسويدي فإن أهم التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية في اليمن تتمثل في التمويل والتسويق وتحديات فنية مرتبطة بالقصور الشديد في مجال الخدمات المساندة لتوفير المعلومات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة، مشدداً على أهمية الاهتمام بالتأهيل والتدريب والتركيز على عملية الترويج والتسويق والمشاركة في المعارض الدولية، بالإضافة إلى ضرورة وضع ضوابط قانونية تحد من إغراق السوق المحلية بالصناعات الحرفية المستوردة وبما يضمن حماية الصناعات المحلية الوطنية.

توجيهات هامة

● ويثمن السويدي دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة وتشجيعاً الجمعيات الحرفية والصناعات الصغيرة، وكذا دعوته للوزارات والمؤسسات بشراء كل احتياجاتها من الجمعيات الوطنية دعماً وتحفيزاً وتجشيعاً لليد العاملة اليمنية وللأسرة المنتجة، داعياً القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا الجانب لأن هناك من يتجاهل هذه المهن والحرف والصناعات الهامة التي تشكل حيزاً واسعاً من المجتمع اليمني.

ويؤكد أن الأعمال الحرفية والصناعات الصغيرة تكتسب أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية ويجب على الجميع في الحكومة والقطاع الخاص إقامة شراكة واسعة وفاعلة في دعم وتطوير هذه الأعمال والصناعات وإيلاء عناية فائقة بمنتجاتها وإكسابها قدرات تنافسية عالية.

عناية خاصة

● يشكو أصحاب الأعمال الحرفية من عدم الاهتمام بمنتجاتهم وإعطائهم قدر ملائم من الاهتمام والمساهمة في الترويج الداخلي والخارجي لهذه المنتجات التي يصنعونها وإيلاء الكوادر ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال عناية خاصة ووضع البرامج والخطط المناسبة لنقل خبراتهم وتجاربهم للكوادر الجديدة من الشباب التي يمكن الدفع بها إلى العمل بهذه المهنة.

ويرى محمد الويسي، صاحب محل نجارة، أن هذه المهنة تعد من أهم الأعمال الحرفية التي يمكن الاستفادة من أعمالها ومنتجاتها اقتصادياً وتنموياً بشكل واسع.

ويشير إلى وجود العديد من المعوقات والمشاكل التي يواجهونها من أهمها المشاكل المتعلقة بممارسة أعمالهم وطريقة حصولهم على المواد الإنتاجية والتحدي الأهم المتمثل بمعايير المكاييل الخشبية التي تستخدم بشكل كبير في أعمالهم.

تقصير

● وبحسب الويسي فإن الجهات الحكومية وكذا المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ومختلف الجهات المعنية مقصرة تماماً في الاهتمام بالأعمال والمهن الحرفية، رغم أن بعض الجهات كوزارة الصناعة والتجارة والاتحاد العام للجمعيات الحرفية معنية بشكل مباشر بدعم وتطوير مثل هذه الأعمال والمهن.

ويؤكد حاجة النجارين وغيرهم من الحرفيين والصناعيين للتأهيل والتطوير وتنظيم أعمالهم وإيجاد مسوغ قانوني وتشريعي يربط التجار بأصحاب المهن وتحديد معايير محددة لمنتجاتهم يتبعها جميع الأطراف المختصة بهذه المهنة.

والأهم في نظر هذا الحرفي العامل في النجارة وأمثاله كثير من النجارين يتمثل في دعم النجارة الحرفية وإيجاد وتخصيص أماكن تتوفر فيها الأشجار تكون غير محمية صالحة لأعمالهم وإكثار غرسها كأشجار الطنب والعلب والسمر وغيرها ووقف عملية هدرها المتواصل.

محافظ الحديدة يتفقد سير العمل بمشروع مصنع الأخشاب والفحم الصناعي

■ ،،الحديدة/علي سالم

اطلع محافظ محافظة الحديدة أحمد سالم الجبلي أمس على سير العمل بمشروع إنشاء مصنع الشركة الوطنية لإنتاج الأخشاب والفحم الصناعي بالمنطقة الصناعية بالحديدة الذي يجري تنفيذه بتكلفة تصل إلى ٥ ملايين دولار أمريكي.

واستمع المحافظ خلال جولته في موقع المصنع من مدير المشروع المهندس خالد الحاج عن الأعمال المنجزة من المصنع الذي سيبدأ فيه الإنتاج في مايو القادم ويعتمد في إنتاجه على الخامات المحلية ويقام على مساحة ٤ هكتارات ويتكون من وحدتي إنتاج للخشب المضغوط والفحم النباتي المصنع من أشجار السيسبان المحلية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٤ ألف طن أخشاب و١٥ ألف طن من الفحم النباتي سنويا قابله للزيادة.

كما اطلع المحافظ الجبلي على الفوائد البيئية للمشروع الذي سيساهم في توفير جزء من الطلب المحلي على الخشب المضغوط ووقود الفحم المستخدم في الوحدات الإنتاجية والمصانع التي تعمل بواسطة غلايات الطاقة الحرارية والبخارية بالإضافة إلى الاستفادة الاقتصادية من أشجار السيسبان المنتشرة في سهل تهامة وتحجيم أضرارها على الأراضي الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة في المصنع وعدد من مواقع تجميع المادة الخام النباتية. رافق المحافظ مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة عبدالله يحيى البكاري.

نمو العرض النقدي بنسبة (١٣,٧٪) خلال السنوات الثلاث الماضية

■ ،،كتب/علي البشيري

كشف تقرير صادر عن وزارة التخطيط نمو العرض النقدي بنسبة (١٣,٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م).

وأشار إلى أن السياسة النقدية خلال عام ٢٠٠٩م تميزت بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية.

وأظهرت البيانات أن العرض النقدي شهد ارتفاعاً خلال نفس الفترة، حيث ارتفع من (١٦٥١,٣) مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى (٢٠٧٦,٢) مليار ريال عام ٢٠٠٩م.

ولفت إلى أن هذا الارتفاع يعكس التوسع في السيولة المحلية «العرض النقدي» بغرض تغطية الطلب القائم على السلع والخدمات وتوسيع النشاط الاقتصادي.

وأظهرت مؤشرات أداء البنوك التجارية والإسلامية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م) من خلال التوسع في النشاط المصرفي، الذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول.

اختتام البرنامج التدريبي الخاص بتنمية قدرات القيادات النسوية بذمار

■ ،،ذمار/رشاد الجمالي

اختتم أمس بمحافظة ذمار البرنامج التدريبي لتنمية قيادات نسوية بالمحافظة التي نظمته خلال الفترة من ٨-١٣ يناير الجاري جمعية الريادة الاجتماعية النسوية بالمحافظة بدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التي استهدفت خلال المرحلة الأولى مديرية ذمار بمشاركة ثلاثين امرأة قيادية.

ويهدف البرنامج إلى تعريف المرأة بحقوقها المدنية في المجتمع وتشجيع مساهمتها في الحياة العامة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وإشراكها في صنع القرارات من مشاركتها الفاعلة في الانتخابات العامة.

وتعزيز حكم القانون والإصلاحات القانونية والتي تشمل تعليم الحقوق المدنية.

وفي حفل الاختتام أشارت الأخت حنان رياد رئيسه الجمعية إلى أهمية هذا المشروع لإكساب المشاركات مهارات وقدرات تساعدهن في الحصول على حقهن الدستوري والقانوني.

مضيفة أن البرنامج أوضح كيفية تمكين المرأة في إحداث التغيير داخل الأسرة وفي محيطها المجتمعي في إطار المهارات لتقنية الاستراتيجيات الضرورية لتأمين حقوق الإنسان والمساهمة في تطوير المجتمع وكشف وإزالة معوقات القيادة عن المرأة وتوضيح خصائص ومميزات النساء القياديات وتأثيرهن على المحيط السياسي.

ارتفاع الإيرادات الزكوية بأمانة العاصمة إلى ٦,٣٨٤ مليار ريال

■ ،،أمانة العاصمة/سبأ

ارتفعت إيرادات مكتب الواجبات الزكوية بأمانة العاصمة وفروعه بالمديريات خلال العام المنصرم ٢٠١٠م، إلى ٦ مليارات و٣٨٤ مليوناً و٣٣٣ ألف ريال بزيادة عن الربط مليار و٣٩٤ مليوناً و٣٣٦ ألف ريال بنسبة ٢٠,٩٣٪، وبزيادة عن المقابل لنفس الفترة من العام السابق له ٢٠٠٩م بلغت ٨٨ مليوناً و٥٨٥ ألف ريال.

وقال مدير عام مكتب الواجبات بأمانة العاصمة محمد كوكبان لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الزيادة في حجم إيرادات الواجبات الزكوية لمكتب الأمانة خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠١٠م جاءت نتيجة تنفيذ عدد من البرامج والإجراءات الحديثة التي ركزت على بناء الثقة مع المكلفين لجذبهم وخلق العلاقة الجيدة معهم مما انعكس أثرها إيجابا على ارتفاع الإيرادات.

وأشار كوكبان إلى أن أهم هذه البرامج تمثلت في تكريم المكلفين المبادرين ذاتيا بدفع ما عليهم من زكاة الذي بدوره ساهم في تهيئة المناخ الملائم لجميع المكلفين ليكونوا في مضمار التنافس حيث تم خلال العام ٢٠١٠م تكريم ١٢٢ من كبار المكلفين وأكثر من ٢٠٠٠ مكلف على مستوى جميع مديريات الأمانة العشر، إلى جانب كف الخطاب عن المكلفين الذين لا يمكلون النصاب الشرعي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وإعطاءهم مهلة مؤقتة تحت شعار «حق معلوم» في خطوة تأتي في إطار تفعيل وتحقيق الدور الشرعي حتى يتحقق لهم الوصول إلى مستوى ملكية النصاب التي ستزيد من حرصهم على أداء الزكاة وليكونوا مستقبلا أصحاب مبادرة ذاتية.

وأكد كوكبان أن هذه الخطوات التشجيعية والتحفيزية للمكلفين مستمدة من استراتيجيات تنتهجها الإدارات الحديثة في الدول المتقدمة التي تسمى استراتيجية الإدارة بالتحفيز وخلق تنافس بين المكلفين ووسيلة تذكير مستمرة كون الزكاة تؤدى عندما يحول عليها الحول، وعن الإجراءات المتخذة ضد الممتنعين عن أداء زكاة أموالهم، أفاد كوكبان أن المكتب يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية المتمثلة في إشعار المكلفين الممتنعين بالحضور لتقديم قراراتهم وفي حال إمتناعهم يتم إعطائهم فرصة وفي حالة عدم تجاوبهم يتم إنذارهم بالسداد ثم إعطائهم مهلة ثلاثين يوماً وفقا لقانون تحصيل الأموال العامة ومن لم يحضر بعدها يتم الرفع به إلى نيابة الأموال العامة ثم إحالتهم إلى نيابة الضرائب الواجبات ومن ثم إلى المحكمة المختصة في مثل هذه القضايا وفقا للقانون.

وأضاف أن المكتب عمل على النهوض بمستوى أداء جميع الكوادر الوظيفية من خلال عقد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية المتخصصة في مجال العمل على جميع المستويات الإدارية الذي انعكس إيجابا على الأداء الوظيفي بشكل عام.

وتطرق مدير عام مكتب الواجبات بأمانة العاصمة محمد كوكبان إلى الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير عمل المكتب أهمها تعارض قانون الزكاة رقم ٢ لسنة ١٩٩٩م مع قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م لطبيعة الزكاة، والتداخل الإداري بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وما ينتج عنها من ازدواجية في عملية متابعة الإيرادات الزكوية وتحصيلها، إلى جانب عدم وجود آلية ملزمة بتحصيل المستحقات الزكوية المتأخرة لدى بعض الوحدات الاقتصادية التي تم إقرارها وربطها بوزارة المالية، وكذا عدم وجود آلية ملزمة لتحصيل زكاة الودائع والمدخرات لدى البنوك مما يؤدي إلى ضياع تحصيلها.

٧٧ مليون دولار قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء عدن للعام الماضي

■ عدن/سبأ

بلغت كمية الصادرات الوطنية اليمنية عبر ميناء عدن خلال العام الماضي ١٨٩ ألف طن وبقيمة إجمالية ٧٧ مليوناً و٤٦٦ ألف دولار.

وذكر مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن حسين مكاوي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن قيمة ماتم تصديره إلى الدول العربية بلغ ٣٣ مليوناً و١٢٤ ألف دولار.

فيما بلغ قيمة ماتم تصديره إلى بقية الدول ٤٤ مليونا و٣٤٢ ألف دولارا.

وأوضح مكاوي أن الصادرات شملت منتجات صناعية متنوعة منها البازلا، الفول الفاصوليا، المعلبة والبن والسمن والزبدة والمكرونة والألبان والعطور والحلويات والمنظفات والمشروبات الغازية والعصائر والتونة والعسل وغيرها.

وبين أن شهادات المنشأ التي منحت للصادرات اليمنية بلغت نحو ألف و٤٥ شهادة.

صندوق تنمية المهارات يختتم برنامجه التدريبي الخاص بموظفي القطاع الخاص

■ الثورة /نجلاء الشعوبي

اختتم صندوق تنمية المهارات والتدريب المهني أمس الدورة التدريبية التي نفذت برامجها التدريبية في الغرفة التجارية بصنعاء بالتعاون مع مركز التعليم المفتوح لأكثر من خمسين متدرباً لدى الغرفة التجارية وبالإضافة إلى القطاع الخاص، وتركزت برامج الدورة في مجال المال والأعمال على مدار خمسة أسابيع منها دورة في العلاقات العامة ، والإدارة الحديثة في المؤسسات الحديثة والتخطيط الإداري للأولويات وطرق وأساليب الحفاظ على العملاء، وتخطيط الموارد البشرية.

وقد أكد المدير العام التنفيذي لصندوق تنمية المهارات والتدريب المهني، فيصل المقطري، على أن هذا البرنامج يأتي ضمن برامج نفذها الصندوق بتعاون مع الغرفة التجارية كجزء من حل المشاكل الأساسية في اليمن بعد مشكلة المياه والسكان هي تنمية الموارد البشرية، وتعتبر هذه البرامج خطوه أولية لتنفيذ خطة برامج تدريبية نوعية لفروع الغرف التجارية في المحافظات بما يتلمس احتياجات العمل على مستوى المجتمع كاملاً.

من جانبه أكد مدير عام الغرف التجارية محمد المهلا، على أن مجلس الإدارة يسعى لتنمية موظفي الغرف التجارية من أجل تحسين كافة العمليات ويساهم في تطوير القطاع الخاص مما يعزز نوعية الشراكة مع صندوق تنمية المهارات للمزيد من الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر حجرة الزاوية في الارتقاء بالتنمية.

وكان رئيس مجلس الإدارة بالغرفة التجارية حسن الكبوس قد أكد على أهمية التدريب والتأهيل للموظفين كونه يسهم في مساعدتهم على إيجاد عائد إيجابي بما يحقق نوعية كبيرة من التنمية البشرية في مختلف القطاعات وبالذات قطاع المال والأعمال بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وهذا ما أكده رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد عبده سعيد، على أن علاقة التنمية بتأهيل القدرات تساعد على تقليل مشكلة التنمية البشرية في اليمن التي تتميز بالضعف، والمخرجات التعليمية التي تتسم بالضعف والعطاء المحدود، معتبراً بأن مثل هذه الدورات التدريبية مهمة لما تتوافق مع المتغيرات المتسارعه وبالتالي فانها تغطي جانب القصور لدى الكوادر الوظيفية عندما يتم تطبيقها والحصول على نتائجها.وفي نهاية الحفل تم تكريم المتدربين والمساهمين في إنجاح هذا البرنامج.